La finance islamique au Maroc, une finance alternative ?

Abderrazzak EL MEZIANE
Professeur chercheur en finance islamique
Université MohammedV-Agdal-Rabat (Maroc)

Mots-clés : Finance islamique, finance alternative, développement économique.

Résumé :
En 2007 les autorités monétaires marocaines ont autorisé les banques à commercialiser trois variétés de produits financiers islamiques en l'occurrence la Mourabaha, l'ijara et la Moucharaka.

Bank Al Maghrib (banque centrale marocaine) avait justifié cette initiative par la nécessité de répondre aux besoins d'une frange de la population qui souhaite réaliser les opérations financières en conformité avec ses convictions (religieuses s'entend).

Sans les nommer des produits financiers islamiques, Bank AL Maghrib a choisi plutôt le qualificatif « alternatifs ». Cette appellation renvoie à leur rôle de produits complémentaires et non pas de substitution ce qui a l'avantage, selon la banque centrale, de rehausser le taux de bancarisation, de stimuler l'épargne nationale et de drainer des capitaux étrangers, particulièrement ceux des pays pétroliers friands de ces produits financiers à vocation islamique, sans pour autant, déstabiliser les produits financiers conventionnels mis en place par les banques commerciales marocaines.

Le présent papier se propose de présenter ces produits financiers alternatifs en les situant dans le cadre de la stratégie financière nationale qui tend à faire du Maroc une plaque tournante de la finance internationale pour la région MENA.

Le papier décortique aussi les paradoxes de cette stratégie en présence d'un refus, incompréhensible de la banque centrale marocaine, d'autoriser les

banques islamiques comme l'ont fait, sans exception, tous les pays de cette région.

Le papier propose enfin des pistes de réflexion à même de faire de la finance islamique au Maroc un véritable levier de développement économique.

التمويل الإسلامي بالمغرب ، تمويل بديل ؟

عبدالرزاق المزيان
أستاذ باحث في التمويل الاسلامي
جامعة محمد الخامس-أكدال
الرباط-المغرب

كلمات مفاتيح : التمويل الإسلامي، تمويل بديل ، التنمية الاقتصادية.

الخلاصة :

سمحت السلطات النقدية المغربية سنة 2007 للمصارف بترويج ثلاثة أصناف من المنتجات المالية الإسلامية (المرابحة والمشاركة والإجارة) ، وقد برر بنك المغرب (البنك المركزي المغربي) هذه المبادرة بالحاجة إلى تلبية احتياجات مجموعة من ال مواطنين الراغبين في إجراء المعاملات المالية وفقا لقناعاتهم الدينية.

غير أن البنك المركزي لم يسحب على هذه المنتجات صفة المنتجات المالية الإسلامية ، بل اختار بدلا من ذلك صفة "المنتجات البديلة "، ويشير هذا المصطلح إلى دور هذه المنتجات المرتقب كمنتجات تكميلية لا بديلة، وقد علل البنك ذلك بالحاجة إلى رفع نسبة أبنكة السكان، وتحفيز المدخرات المحلية وكذا جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط لكن دون زعزعة استقرار النظام المصرفي التقليدي.

تعتزم الورقة تقديم هذه المنتجات المالية البديلة عن طريق وضعها في سياق الاستراتيجية المالية الوطنية التي تهدف إلى جعل المغرب مركزا ماليا هاما بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

الورقة تنتقد أيضا مفارقات هذه الاستراتيجية مع وجود الموقف الغير المفهوم للبنك المركزي المغربي من هذه المنتجات وكذا رفضه السماح بتأسيس بنوك إسلامية بالبلد رغم إقدام كل دول المنطقة على ذلك.

تقدم الورقة، في الأخير، مقترحات من شأنها تشجيع التمويل الإسلامي في المغرب بجعله رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية المستديمة.

مقدمة :

أصدر البنك المركزي المغربي، بتاريخ 13 شتنبر2007 ، توصية[1] سمح بموجبها لمؤسسات الائتمان المغربية بتداول ثلاث صيغ مالية إسلامية هي على التوالي : الإجارة والمرابحة والمشاركة.

وقد أشارت التوصية بأن هذه الصيغ سيتم تداولها تحت مسمى "تمويلات بديلة" وبأن اعتمادها يندرج في إطار إستراتيجية مالية وطنية تتوخى الاستجابة لحاجيات ورغبات شريحة واسعة من المواطنين ترغب في ممارسات مالية منسجمة مع قناعاتها الدينية وكذا لاستقطاب الاستثمارات المالية الخليجية دونما خلخلة للنظام المالي القائم.

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على اعتمادها، واقع الحال يشير إلى فشل هذه الإستراتيجية في تلبية حاجيات المواطنين المالية من جهة وكذا فشلها في استقطاب الاستثمارات المالية الإسلامية من جهة أخرى.

ما هي إذن معالم هذه الإستراتيجية المالية التي أدرجت في إطارها التمويلات البديلة؟

وما هي مكامن ضعفها؟

وما السبيل لتقويمها كي تدمج التمويل الإسلامي كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

هذا ما سنحاول الإلمام به في الورقة التالية.

والله ولي التوفيق.

[1] توصية بنك المغرب الصادرة بتاريخ 13 شتنبر 2007

1 -استراتيجية اعتماد التمويلات البديلة بالمغرب بين الوازع الديني والواقع الاقتصادي والسياسي

بعد طول انتظار استجاب البنك المركزي المغربي لتطلعات الشعب المغربي المسلم بسماحه لمؤسسات الائتمان بترويج ثلاث صيغ تمويلية إسلامية هي على التوالي : الإجارة والمرابحة والمشاركة.

وقد عرف البنك الإجارة بأنها "كل عقد تضع بموجبه مؤسسة الائتمان عن طريق الإيجار منقولات أو عقارات معلومة ومحددة ومملوكة لها تحت تصرف أحد العملاء لاستعمال مسموح به قانونا"[2].

كما عرف المرابحة بأنها "عقد تقتني بموجبه مؤسسة الائتمان، على سبيل التمليك وبناء على طلب أحد العملاء، منقولا أو عقارا من أجل إعادة بيعه له بتكلفة الشراء مع زيادة ربح معلوم يتم الاتفاق عليه مسبقا"[3].

أما بخصوص المشاركة فقد عرفها البنك بأنها "كل عقد يكون الهدف منه اشتراك مؤسسة الائتمان بمساهمة في رأسمال شركة موجودة أو قيد الإنشاء من أجل تحقيق الربح"[4].

وقد شدد البنك المركزي على ضرورة مراعاة مؤسسات الائتمان للمعاييرالمعمول بها دوليا بخصوص صياغة عقود هذه الصيغ التمويلية، إلا أن المثير للانتباه أن البنك ألح على تسمية هذه الصيغ بالبديلة عوض الإسلامية كما شدد على عدم التلميح لخاصيتها الإسلامية خلال الحملات التسويقية التي تقوم بها مؤسسات الائتمان لترويجها.

كما أصر البنك على تسويق هذه الصيغ المالية من خلال نوافذ خاصة تفتحها البنوك التقليدية دونما إمكانية لترويجها من خلال بنوك إسلامية قائمة الذات وهو ما حال دون إقبال العملاء عليها.

في الواقع لا يمكن فهم هذا الوضع الشاذ المتعلق باستراتيجية اعتماد التمويلات الإسلامية تحت مسمى "البديلة" مع منع تداولها تحت مسمى إسلامي وفي إطار مؤسسات مالية إسلامية دونما استحضار للأبعاد الاقتصادية والسياسية والدينية المتعلقة بهذه الاستراتيجية.

---

[2] المادة 1 من توصية بنك المغرب
[3] المادة 7 من توصية بنك المغرب
[4] المادة 3 من توصية بنك المغرب

فهذه الأبعاد تتداخل فيما بينها مشكلة استثناءا مغربيا خالصا طبع دائما التعامل مع التمويلات الإسلامية منذ أن تم الترخيص لأول بنك ربوي سنة 1908 والذي كان من تداعياته خلع بيعة السلطان المغربي مولاي عبدالعزيز بعدما أقر العلماء أن مولاي عبدالعزيزبفعلته هاته يكون قد ارتكب أكبر الآثام الموجبة لعزله (العيادي وآخرون، 2007).

جمع السلاطين المغاربة للسلطتين الدينية والسياسية يجعلهم محط مسائلة بخصوص الحفاظ على الهوية الإسلامية للبلاد ومن ضمنها تطهير المعاملات المالية من شوائب الربا، إلا أن هذا المطلب أصبح يصطدم بواقع هيمنة المؤسسات المالية الغربية التي وضعت لها موطئ قدم راسخ في المنظومة المالية المغربية منذ بسط الحماية على البلاد سنة 1912 وإلى غاية الآن حيث يبلغ عدد البنوك التي يملك أغلب رأسمالها أجانب 7 بنوك من أصل 19 (بنك المغرب، 2010) كما يصطدم بالعقلية الريعية لهاته المؤسسات المالية.

من الواضح والحال هذه أن تسويق منتجات مالية من طرف مؤسسات مالية إسلامية فيه تهديد مباشر لهذه البنوك التقليدية وتحجيم لدورها (بوليف، 2011) ، وهذا ما يفسر امتناع السلطات المغربية عن الترخيص للبنوك الإسلامية بممارسة نشاطها واكتفائها بالسماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية داخلها كما هو الحال بالنسبة لبنك التجاري وفا التي أنشئت مؤسسة مالية متخصصة في التمويلات الإسلامية تابعة لها أسمتها دار الصفاء للتمويل.

المعطى السياسي له أهميته أيضا في هذا الوضع الخاص للتمويل الإسلامي بالمغرب فحزب العدالة والتنمية الإسلامي يجعل، في زعم المسؤولين، من هذا الموضوع أحد أهم استراتيجياته التعبوية خلال الحملات الانتخابية، والترخيص للبنوك الإسلامية، هو في نظرهؤلاء المسؤولين، انتصار للطرح الإسلامي لهذا الحزب مما يشكل دعاية مجانية تساهم في تقويته وتدعيم مكانته في ظل تخوفات من اكتساحه للساحة السياسية وتهديده للتوازنات القائمة.

الواقع أن الحزب الإسلامي جعل من هذا الموضوع محطة نضالية يشرحها أحد أبرز قياديه ورئيس فريقه البرلماني، الدكتور لحسن الداودي، كالتالي[5] :

[5] لحسن الداودي، النضال من أجل بنك إسلامي ، الحلم الطويل، التجديد عدد 2010/04/15

" أول فرصة أتيحت لإدماج الفكرة كانت حين تقديم حكومة 1998/2002 لمشروع قانون السلفات الصغرى، حاولنا بكل قوة إقناع الحكومة بجدوى توسيع القانون كي يتم الإفساح لمنتوجات إسلامية أيضا، لكن الحكومة رفضت، لأن البنك الدولي هو الذي كان يمول تلك المنتوجات الربوية. ثم واصلنا النضال من أجل الفكرة نفسها، التي شكلت أول مدخل إلى البناء القانوني للحكومة، يتعلق الأمر بالمخطط الخماسي 2000/2004 ، حين إعداد المخطط أثير نقاش طويل حول التمويلات الإسلامية، انتهى بأن تم تضمين نص المخطط، الذي هو بمثابة قانون، التنصيص على إفساح المجال لصيغ جديدة لاربوية في البناء القانوني الاقتصادي والمالي، دون أن يتم تحديد ذلك بشكل دقيق. لقد أوقفت الخطة المشؤومة ذلك التقدم الذي حصل، ولكن إلى حين.

واصلنا النضال (يضيف الدكتور الداودي) ، وقد شهد مجلس النواب إثارة للموضوع في العديد من المرات، سواء من خلال أسئلة كتابية أو شفوية، وتدخلات فريق العدالة والتنمية في اللجن الداخلية للمجلس، أو في تعقيب الفريق على قوانين المالية، والقوانين الأخرى ذات الصلة، وذلك إلى حدود ، 2007 السنة التي اقتنع فيها البنك المركزي بضرورة إدخال صيغ مالية لا ربوية إلى النظام المالي المغربي".

يشار إلى أن أعضاء من الحزب كانوا سباقين لتقديم مشروع بنك إسلامي تبناه بنك الوفاء سنة 1985 إلا أن السلطات المالية المغربية أجهضته، ليعيد الحزب الكرة باقتراحه لمشروع قانون تأسيس البنوك الإسلامية إلا أن المشروع مازال يراوح مكانه إلى الآن.

يذكرأيضا أن القانون البنكي [6] لسنة 1993 كان قد ألمح لإمكانية تبني منتجات مالية إسلامية من طرف البنوك التقليدية حيث أشار في مادته السابعة إلى أن نشاط المؤسسات المالية قد يشمل بصفة استثنائية، بعد موافقة البنك المركزي، أنشطة غير تلك التقليدية التي تمارسها عادة هذه المؤسسات غير أن البنك المركزي قيد اعتماد هذه الأنشطة "غير التقليدية" بعدم منافستها لتلك المعتادة وهي دلالات تحيلنا على الحساسية المفرطة لهذا الموضوع.

[6] ا لظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.147 الصادر في 6 يوليو 1993 المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها

هذه الحساسية هي التي جعلت وزير المالية المغربي الحالي يرد، في معرض جوابه عن سؤال[7] طرحه النواب حول عدم تسمية المنتجات البديلة بالإسلامية، بأن " تسمية منتجات مالية بالإسلامية معناه الإقرار بأن المنتجات التي تسوقها البنوك التقليدية هي غير إسلامية".

الأمر نفسه يمكن أن نستشفه من تبرير والي البنك المركزي بخصوص عدم الترخيص بإنشاء بنوك إسلامية، بعد تلقي البنك لأزيد من عشرة طلبات من كل من قطر وأبو ظبي والكويت والبحرين وليبيا، بالإضافة إلى طلب داخلي ، والذي جاء خلوا من كل عناصر الإقناع إذ اكتفى بالقول بأن البنك المركزي لم يرخص للأبناك الإسلامية لأن الطلبات كانت كثيرة بالنسبة إلى السوق المغربي ، مضيفا أنه إذا تم إعطاء ترخيص لجهة دون أخرى فلن يبقى المشكل تقنيا، وسيتحول إلى مشكل سياسي، ولتفادي هذا المشكل، اعتمد بنك المغرب 3 نوافذ إسلامية[8].

حساسية الموضوع نستشفها أيضا من التشنج الذي أبداه المجلس العلمي الأعلى (أعلى سلطة دينية بالبلد والتي يرأسها الملك بصفته أميرا للمؤمنين) عقب فتوى الشيخ يوسف القرضاوي التي أجاز فيها للمغاربة الاقتراض من البنوك الربوية المغربية لامتلاك السكن في ظل غياب بنوك إسلامية بالبلد قياسا على الأقليات المسلمة ببلاد المهجر.

ومما جاء في نص الفتوى[9] : "أعتقد أن الأساس الذي بنيت عليه الفتوى للأقليات المسلمة في أوروبا، ينطبق على الإخوة في المغرب، ما دامت الأبواب مسدودة أمامهم لامتلاك بيت بطريق غير طريق البنك التقليدي. فيجري عليهم ما يجري على إخوانهم في دار الاغترا ب ولا سيما أني سمعت أن الدولة في المغرب لا تكاد تأخذ فائدة، إلا شيئا قليلا، قد يعتبر نوعا من الخدمة ونفقات الإدارة".

وقد جاء رد المجلس العلمي [10] عنيفا ومما جاء فيه : " وأما فتوى من أجاز للمغاربة الاقتراض من البنوك من أجل السكن، فإن هذا المفتى قد تجاوز في فتواه حدود اللياقة، وارتكب أخطاء فادحة علمية وأخلاقية، في مقدمتها التطاول على حق علماء المغرب في إفتاء أهل بلدهم، غير ملتزم بأدب الفتوى الذي درج عليه علماء السلف، لأنهم اشترطوا على

---

[7] الأسئلة الشفهية للنواب للبرلمانيين برسم السنة 2008

[8] التجديد عدد 2009/03/26

[9] إسماعيل الحسني، الاقتراض البنكي والاضطرار الشرعي دراسة للموقف الفقهي من فتوى الشيخ يوسف القرضاوي من مسألة امتلاك السكن بقرض ربوي، مراكش، المطبعة الوطنية، الطبعة الأولى، 2008م.

[10] إسماعيل الحسني، نفس المرجع.

المفتي ألا يفتي إلا إذا كان من أهل البلد، الذي يعرف أوضاعه وأحواله ويطلع على دقائق أموره، والحال أن هذا المفتي بعيد عن المغرب، جاهل لأحواله وأعرافه وتقاليده، وعلماؤه أدرى به، ومؤسساته العلمية أجدر بالإفتاء في نوازل أهله وقضاياهم، كما أنه أساء إلى المغرب وأهله، حين قاس بلدهم ببلاد المهجر".

غير أن علماء المغرب هؤلاء والذين هم أدرى بأحوال المغرب لم يطلعوا إلى الآن ببيان واحد يثبتوا فيه أو ينفوا إسلامية المنتجات البديلة التي تم اعتمادها لتبديد الشكوك والريبة حولها لدى شرائح واسعة من المواطنين أثبتت دراسة حديثة [11] أن 69 بالمائة من الذين لا يرتبطون بالنظام البنكي منهم مستعدون للتعامل مع الأبناك في حالة اطمئنانهم بأن التعاملات المعمولة بها حاليا من قبل النوافذ المفتوحة في الأبناك الكلاسيكية تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

فهم الإستراتيجية المتبعة من قبل السلطات المالية المغربية في تعاملها مع التمويل الإسلامي تستدعي إذن فهم هذا التداخل بين الاقتصادي والسياسي والديني والذي يمكن مقاربته باعتماد النظرية التي تناولت علاقة السلطة السياسية والمؤسسة الدينية ومدى تدين المجتمع بنشأة المؤسسات المالية الإسلامية وتطورها (صياغ، 2001)[12].

تقسم النظرية البلدان في تعاملها مع التمويل الإسلامي ومؤسساته إلى أربع فئات متباينة (الرسم البياني1) حسب شدة الطلب على هذا التمويل المرتبطة أساسا بمدى تدين المجتمع (consumer push) ودعم الدولة ومؤسساتها له أو إحجامها عن تشجيعه (government pull).

[11] التجديد عدد 2010/11/12

12 دافع صياغ عن هذه النظرية التي أسماها نظرية "نشأة وتطور المؤسسات داخل البيئات الشديدة التأثر بالمعطيات الثقافية للمجتمع" في رسالته لنيل الدكتوراه من جامعة مونتريال كندا، 2001.

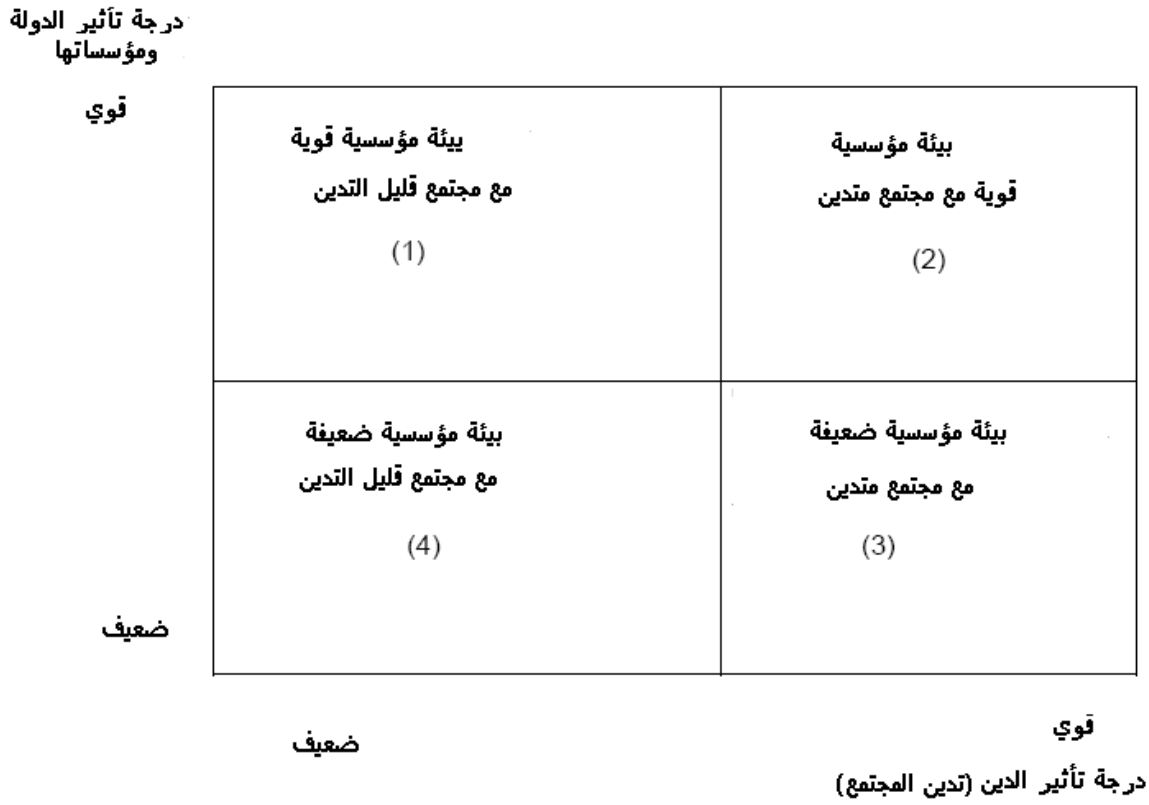

الرسم البياني 1 : تأثرالبيئات المستقبلة للمؤسسات المالية الإسلامية حسب درج تدين المجتمع والتزام الدولة ومؤسساتها (المصدر : صياغ، 2001).

- الفئة الأولى هي التي تمثلها بلدان، مثل ماليزيا، (الخانة 2 في الرسم البياني 1) تلتقي فيها إرادة الدولة وعزمها على أسلمة التعاملات المالية برغبة مواطنيها وشدة طلبهم على المنتجات المالية الإسلامية،

- الفئة الثانية هي على النقيض من ذلك تهم بلدانا لا توجد إرادة قوية لسلطاتها السياسية في تبني التمويل الإسلامي وليس لمواطنيها المسلمين كبير إقبال على المنتجات المالية الإسلامية (الخانة 4 في الرسم البياني 1) وهي حال بلدان كاليابان والولايات المتحدة، والصين.

- بين الفئتين معا تتواجد بلدان لا إرادة فاعلة لسلطاتها السياسية في اعتماد التمويل الإسلامي مع تواجد رغبة قوية لمواطنيها في ذلك (الخانة 3 في الرسم البياني 1) وهي حال بلدان كالمغرب والمملكة العربية السعودية ، وحال بلدان لسلطاتها السياسية رغبة قوية في اعتماد هذه التمويلات لكن طلب مواطنيها لايوازي هذه الرغبة (الخانة 1 في الرسم البياني 1) كما هو حال السودان وإيران وباكستان.

تمكننا هذه النظرية من فهم دقيق لتعامل الدول مع التمويل الإسلامي وهي النظرية التي اعتمدها مكتب الخبرة موديز في تصنيفه للدول في علاقتها بالتمويل الإسلامي كما يتبين ذلك من خلال الرسم البياني التالي :

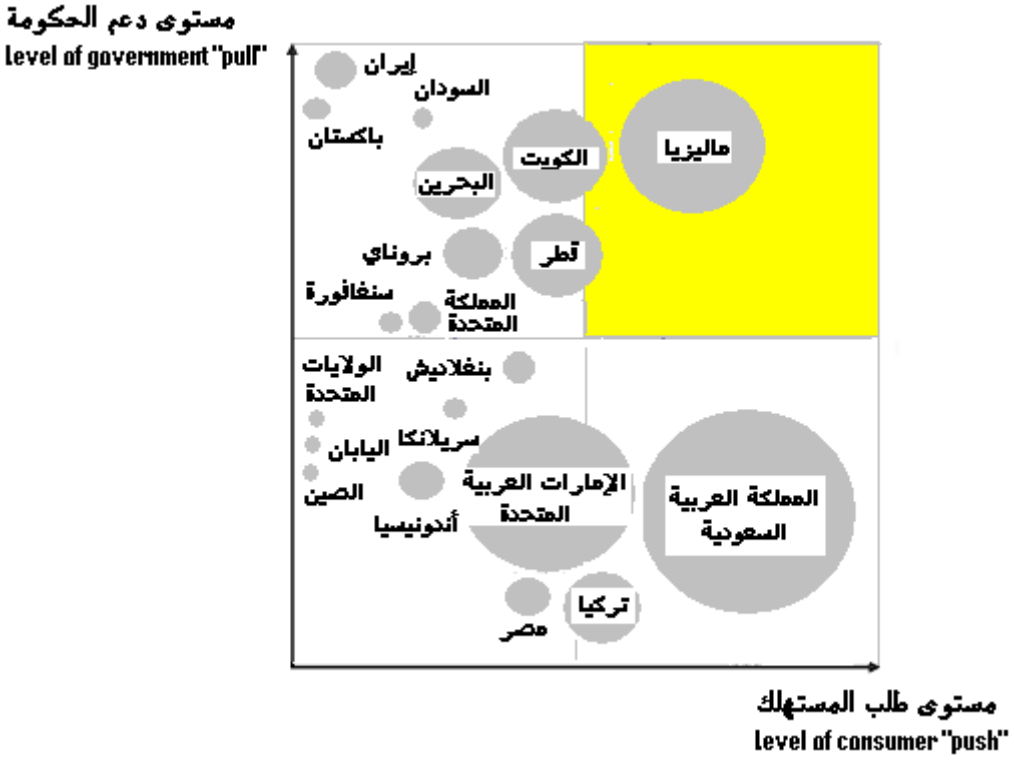

الرسم البياني 2 : طلب المستهلك في مواجهة دعم الحكومات للتمويل الإسلامي

المصدر : محاضرة حول خارطة التمويل الإسلامي ألقاها بباريس حسون أنور نائب رئيس مكتب الخبرة موديز بتاريخ 3 نونبر 2009

من جهتنا[13] نرى أنه بالإمكان تقسيم استراتيجيات الدول في التعامل مع التمويل الإسلامي إلى استراتيجيتين اثنتين :

- استراتيجيات اعتماد التمويل الإسلامي من منطلق مبدئي استجابة لرغبات المواطنين في تعاملات مالية شرعية، وهي استراتيجيه تتوخى التمكين للتمويل الإسلامي وينتج عنها أسلمة تدريجية للمنظومة المالية برمتها،
- استراتيجيات التعامل النفعي مع التمويل الإسلامي وتضم استراتيجية التعامل النفعي الخالص وهي استراتيجيات بلدان كفرنسا هدفها جلب الاستثمارات المالية الخليجية لا

[13] عبدالرزاق المزيان، دراسة الحاجة لمنتجات مالية بديلة بالمغرب، رسالة دكتوراه قيد الطبع، جامعة محمد الخامس- أكدال الرباط، المغرب.

غير واستراتيجية التعامل النفعي المصلحي التي تهدف إلى تقديم التمويل الإسلامي كبديل جنبا إلى جنب مع التمويل التقليدي وينجم عنها في الأعم إنشاء نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية أو في أحسن الأحوال إنشاء بنوك إسلامية جنبا لجنب مع البنوك التقليدية وهي الاستراتيجية التي يعتمدها المغرب.

2 -مفارقات الاستراتيجية المالية المغربية لاعتماد التمويل الاسلامي

تعتبر المنظومة المالية المغربية من أرقى المنظومات المالية بشمال أفريقيا والشرق الأوسط من حيث نجاعة التدبير وسلامة الرقابة المالية وهو ما جنبها مخاطر الأزمة المالية الأخيرة (البنك الدولي، 2009)، ويسعى المغرب علاوة على ذلك إلى إنشاء قطب مالي بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء هدفه استجلاب الاستثمارات المالية الأجنبية في أفق تأهيل البلاد لتكون مركزجذب مالي هام بالمنطقة، إلا أن تجاهل السلطات المالية المغربية للعديد من العروض المغرية من مؤسسات مالية إسلامية ورفضها الترخيص بإنشاء بنوك إسلامية وعدم إزالتها للحواجز الجبائية في وجه المنتجات المالية الإسلامية يرهن آفاق هذه الاستراتيجية ويضيع على البلاد مداخيل هامة يقدرها الخبراء ب 0,5% من الناتج المحلي الخام على الأقل (بوليف، 2011) كما أنها تحد من استراتيجية رفع نسبة الاستبناك من 50% حاليا إلى 66% في نهاية سنة 2011 (بنك المغرب، 2010).

التجربة الفاشلة لتداول منتجات الإجارة والمرابحة و المشاركة والتي بلغ رقم معاملاتها مجتمعة 900 مليون درهم فقط (بنك المغرب، 2010) وتضييع فرص استثمارية تقدر ما بين 7 و 19 مليار دولار (الكتاني، 2007) يثبتان محدودية هذه الاستراتيجية ويطرحان تحديات جمة على السلطات المالية المغربية لتخرج من المنطقة الضبابية وتعلن احتضانها للمالية الإسلامية.

3- مقترحات لتشجيع التمويل الإسلامي بالمغرب

خلصت دراسة أجريت على 100 حرفي بجهة الرباط-سلا تمت تحت إشرافنا وكان هدفها دراسة دور التمويل الإسلامي في تشجيع الحرفيين باستعمال صيغة الاستصناع إلى أن 22% منهم يرفضون التمويل التقليدي رغم حاجتهم الماسة للتمويل بسبب الربا، كما أثبتت الدراسة أن الحرفيين يعتمدون في 90% من الحالات على مواردهم المالية الخاصة بسبب ذلك وأثبتت الدراسة حاجتهم الماسة لصيغة الاستصناع لتوفيرها التمويل الكافي علاوة على ضمان تسويق منتجاتهم وهما المشكلان الأبرزان الذين يقفان حجرة عثرة أمام تطور مقاولاتهم حيث أكد 46% من الحرفيين أن مشكل تمويل المواد الأولية هو في مقدمة مشاكلهم وهي النسبة ذاتها من الحرفيين التي عزت مشاكلها إلى ضعف التسويق.

الحاجة الماسة للتمويل اللإسلامي كبديل شرعي للتمويل الربوي التقليدي تضع المسؤولين ببلادنا أمام واجب الاستجابة لرغبات المواطنين في ظل هذا الربيع العربي الذي يبشر بتغيرات جوهرية في علاقة الحاكمين بالمحكومين، والمغرب، الذي دشن مسلسل إصلاحات جوهرية كان أبرزها اعتماد دستور متقدم، أكد في ديباجته على إسلامية الدولة وإمارة المؤمنين، جدير بالتمكين للتمويل الإسلامي باعتماد استراتيجية الأسلمة التدريجية للمنظومة المالية.

المسلك لتحقيق هذا المبتغى يمر، في نظرنا، بضرورة فهم مصدر قلق السلطات المالية المغربية وتوجسها من التمويل الإسلامي والمنبعث أساسا من الخوف الغير المبرر من انهيار المنظومة المالية الحالية إن تم اعتماد التمويل الإسلامي وكذا خشية السلطات من تسييس موضوع التمويل الإسلامي .

التخوف الأول من الممكن تجاوزه إن اعتمدت السلطات سياسة الترخيص للمؤسسات المالية الخليجية شريطة ربط ذلك بمشاريع مادية (سدود، مطارات، مشاريع سياحية...) وقد تربط السلطات المالية هذا الترخيص بضرورة خلق شراكات مع البنوك المحلية درءا للمنافسة، كما أن السلطات المالية بإمكانها اعتماد التحول التدريجي للبنوك التقليدية المغربية إلى بنوك إسلامية أو على الأقل السماح لها بإنشاء مؤسسات مالية تابعة لها لكن مع ضرورة مراعاتها للقيود الشرعية في أدق تفاصيلها.

وهي القيود التي حددها الشيخ يعقوب نظامي[14] في خمسة شروط :

- الفصل الكامل بين أموال المستثمرين وأموال المؤسسة المالية الإسلامية التي لم تتم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،
- وجود هيئة رقابة الشرعية داخل المؤسسة المالية تتكون من علماء الشريعة الذين هم ثقات ومؤهلين تأهيلا عاليا ولهم قدرة على إصدار فتاوى في المعاملات المالية ويجب أن يكون دور هيئة الرقابة موازيا للمؤسسة المالية نفسها ، بمعنى أنه لا بد أن تستمر في ممارسة دورها الرقابي و الرصد المستمر للعقود والمعاملات والإجراءات وهذا الأمر ينبغي أن يكون منصوصا عليه صراحة في النظام الأساسي للمؤسسة المالية،
- الاقتناع التام للإدارة بالمفاهيم الإسلامية و ضرورة حرصها على تنفيذ ومتابعة التعاليم التي تحكمه،
- حماية أموال المسلمين ضد التعدي والإهمال والاحتيال،
- الامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

أما بخصوص التخوف الثاني فإننا نرى أن تتبنى الحكومة نفسها الموضوع وتفوت الفرصة على الحزب الإسلامي المعارض كما تزعم، وفي تقديرنا أن الحزب نفسه سيكون سعيدا بذلك لأننا نعتقد صادقين أن مناضليه لايوظفون الموضوع بالمفهوم السياسوي الضيق بل تحدوهم رغبة أكيدة في التمكين للتمويل الإسلامي ببلاد المغرب الأقصى.

أما بخصوص اللوبيات المالية الغربية المتنفذة في القطاع المالي، وهي في مجملها فرنسية، فإن التوجه العالمي يسند التمويل الإسلامي كبديل ممكن لمواجهة الأزمات المالية العالمية ولا أدل على ذلك من احتضان بلدان كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها لمؤسسات مالية إسلامية.

وهو المعطى الذي يدعونا للتفاؤل بقرب اعتماد التمويل الإسلامي بالمغرب كبديل حقيقي للتعاملات المالية الربوية سيما وأن مشروع قانون مؤسس للبنوك الإسلامية هو الآن محط

[14] ذكرها صياغ ، في المرجع المذكور سابقا.

نظر المؤسسة التشريعية المغربية كما أن مشاريع إدخال منتجات مالية إسلامية جديدة (السلم والاستصناع والصكوك)[15] هي الآن محل نقاش وتمحيص من قبل السلطات المالية وتجمع مهنيي الأبناك المغربية.

[15] الاقتصادي عدد 2011/03/30

خاتمة :

النمو الهائل للتمويل الإسلامي يشكل فرصة تاريخية لتصالح السلطات المالية مع مواطنيها بتمكينهم من ممارسة معاملاتهم المالية في تناسق مع قناعاتهم الدينية التي تحرم التعامل الربوي أخذا وعطاءا، كما أنه يشكل فرصة لاستجلاب الاستثمارات المالية الخليجية الهامة وهو كذلك فرصة لتنمية التبادل والتعاون بين الدول الإسلامية التي تمتلك فوائض في رؤوس الأموال وتلك التي تمتلك الخبرات وفرص الاستثمار.

المغرب الذي شذ عن قاعدة الترخيص للمؤسسات المالية الاسلامية مدعو للانخراط في الدينامية العالمية التي ترى في التمويل الاسلامي البديل الأمثل في مواجهة الأزمات المالية العنيفة التي تهز أركان المنظومة المالية العالمية بين الفينة والأخرى.

تخوفات البلد، الغير المبررة، من التمويل الإسلامي على خلفية تهديده للاستقرار المالي أو محاولات توظيفه السياسي من السهل التغلب عليها كم أسلفنا إن صلحت النيات، ولعل دينامية التغيير التي أطلقها اعتماد دستور متقدم لخير دليل عن إمكانية الإصلاح من فوق و قد جاء في الأثر أن الله يزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن.

المراجع المعتمدة :

- الحسني إسماعيل ، الاقتراض البنكي والاضطرار الشرعي دراسة للموقف الفقهي من فتوى الشيخ يوسف القرضاوي من مسألة امتلاك السكن بقرض ربوي، مراكش، المطبعة الوطنية، الطبعة الأولى، 2008م.

- العيادي محمد،رشيق حسن، طوزي محمد، الإسلام في المعيش اليومي : دراسة حول القيم والممارسات الدينية بالمغرب (بالفرنسية)، منشورات برولوج، 2007م.

- المزيان عبدالرزاق ، دراسة الحاجة لمنتجات مالية بديلة بالمغرب، رسالة دكتوراه قيد الطبع (بالفرنسية) تحت إشراف الدكتور الكتاني عمر ، جامعة محمد الخامس- أكدال الرباط، المغرب.

- حسون أنور، خارطة التمويل الإسلامي، نص محاضرة ألقاها المحاضر بباريس بتاريخ 3 نونبر 2009.

- صياغ الهاشمي، نشأة وتطور المؤسسات بالبيئات شديدة التأثر بالمعطيات الثقافية للمجتمع، دراسة حالة البنوك الإسلامية، رسالة لنيل الدكتوراة من جامعة مونتريال بكندا 2001.

- بوليف نجيب، ذكرته دياني فاطمة الزهراء وزويتن إكرام في، التمويلات المالية البديلة بالمغرب، دراسة حالة دار الصفاء للتمويل، بحث نهاية التكوين بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا تحت إشرافنا خلال الموسم الجامعي 2010-2011.

- بنشيخ إيمان و حيميش فاطمة الزهراء، نحو صيغ تمويلية بديلة بالمغرب، ، بحث نهاية التكوين بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا تحت إشرافنا خلال الموسم الجامعي 2009-2010

- التجديد 2009/03/26

- التجديد عدد 2010/04/15

- التجديد عدد 2010/11/12

- الاقتصادي عدد 2011/03/30

- ا لظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.147 الصادر في 6 يوليو 1993 المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها

- توصية بنك المغرب الصادرة بتاريخ 13 شتنبر 2007

- الأسئلة الشفهية للنواب للبرلمانيين برسم السنة 2008

- تقرير بنك المغرب لسنة 2010

- تقريرالبنك الدولي لسنة 2009.

- الكتاني عمر، 2007، حوار مباشر على موقع الجزيرة نت :

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1068957